مشاركة دولة ليبيا في GSR-25

تجربة ليبيا في التحول الرقمي: من التحديات إلى التمكين

مقدمة

يشرفنا في الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية بدولة ليبيا أن نشارك في الطاولة المستديرة GSR-25 لعرض تجربة ليبيا في مجال التحول الرقمي، وهي تجربة انطلقت من بيئة مليئة بالتحديات، وتقدمت تدريجيًا نحو مراحل التمكين والحوكمة الرقمية، مستندة على أطر تنظيمية مرنة وسياسات مرحلية قابلة للتطوير والتكيف مع الاحتياجات الوطنية.

أولاً: السياق الوطني للتجربة الليبية

واجه قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في ليبيا تحديات كبيرة خلال العقد الماضي نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية، إلا أن التحول الرقمي أصبح ضرورة استراتيجية لتعزيز الكفاءة المؤسسية، وتحسين الخدمات العامة، وتمكين الاقتصاد الرقمي، فبدأت الدولة في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات التنظيمية من خلال الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية.

ثانيًا: المراحل التنظيمية الأساسية في التجربة الليبية

- مرحلة التقييم والمسح الوطني الرقمي (2020 – 2021):
- تقييم الجاهزية الرقمية للمؤسسات.
- تحديد الفجوات في البنية التحتية والكوادر البشرية.
- إعداد قاعدة بيانات وطنية رقمية للقطاعات الحكومية.
- مرحلة التشريعات والسياسات (2021 – 2022):
- إعداد مسودة سياسة وطنية للتحول الرقمي.
- اعتماد تنظيمات تتعلق بالأمن السيبراني، وحماية البيانات، والتوقيع الإلكتروني.

مرحلة التنفيذ التجريبي والتكامل (2022 – 2023):

- إطلاق منصات خدمات حكومية رقمية على مراحل.
- تدريب الموظفين العموميين وبناء القدرات الوطنية.
- إشراك القطاع الخاص في مشاريع التحول الرقمي.
- مرحلة التمكين والتحول الكامل (2023 – 2025):
- رقمنة عدد من الخدمات الحيوية (الجوازات، الرخص، الصحة، التعليم).
- اعتماد سياسة البيانات المفتوحة.
- تطوير المنظومة الوطنية للهوية الرقمية والتوقيع الرقمي.

ثالثًا: النتائج المحققة حتى الآن

- ارتفاع نسبة الخدمات الحكومية المقدمة رقميًا إلى أكثر من 45%.
- إدماج أكثر من 20 مؤسسة حكومية ضمن منصة موحدة للخدمات الرقمية.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية الرقمية.
- إطلاق برنامج وطني للتدريب في الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي.

رابعًا: التوصيات المستخلصة للدول المشاركة

من خلال تجربتنا في ليبيا، نوصي بما يلي:

- اعتماد نهج مرحلي واضح: يبدأ بالتقييم وينتهي بالتمكين، مع مراجعة مستمرة للمراحل السابقة.
- ضرورة وجود هيئة تنظيمية مرنة: تتمتع بالصلاحيات والتنسيق بين الجهات الحكومية والخاصة.
- وضع أطر تشريعية مواكبة: تشمل حماية البيانات، الأمن السيبراني، والحوكمة الرقمية.
- بناء القدرات الوطنية: عبر برامج تدريب مستدامة لموظفي الدولة والمجتمع التقني.
- تشجيع الابتكار المحلي: من خلال دعم الشركات الناشئة والمبادرات المجتمعية الرقمية.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي: للاستفادة من التجارب ومواكبة التطورات التكنولوجية.

خاتمة:

نؤكد في الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية بدولة ليبيا على أهمية التجارب التراكمية والممارسات التنظيمية المشتركة في دفع عجلة التحول الرقمي. وندعو إلى مزيد من التنسيق بين الهيئات التنظيمية من خلال مبادرات GSR لتبادل المعرفة ودعم الدول النامية في بناء مستقبل رقمي شامل وآمن.

مع خالص التقديروالاحترام